الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الثقافة والشرف ومواثيقه

فالح عبد الجبار
كاتب

يحلو لنا رهط المثقفين ان نعتقد باننا نوع من الاوصياء او الحكماء، او القيمين على الرائج والغادي. كما يحلو لنا ان نصور المثقف، وبه نصور أنفسنا، بانه نوع من حامل المعرفة، وسادن الحقيقة، وحامل اختامها.

ونلجأ في هذا النفخ المستمر للذات الى شتى النظريات، بفهم او بنصفه، لتمجيد كائن ثقافي لا وجود له إلا في المخيلة، كائن يشبه قديس القرون الوسطى، المرتدي بزة عسكرية، محارباً التنين، رمز الشر المطلق.

واكاد اجزم ان هذا النفخ في الذات بتصوير المثقف كائناً فوق الزمان والمكان، والحقائق، مالكاً لكل الحقوق في قول ما يشاء، ضد من يشاء، لحظة يشاء، هو صناعة عربية فارغة. لنعترف ان الثقافة تنتج في مؤسسات رسمية، خاضعة لكل قيود وضوابط الدولة، او مؤسسات اهلية تخضع لمتطلبات السوق التجارية (سيان ان كانت مؤسسة الثقافة دا نشر او جريدة، او مجلة، وسيان ان كانت تُعنى بالادب، أو بقلته) أو مؤسسات تقيم اودها من معونات دول ومؤسسات واحزاب، او هي مزيج من هذا وذاك.

والمثقف الفرد، ان لم يكن مالكا، او مديراً، هو في احد هذه الحقول: الدولة، المؤسسة الاهلية التجارية، او المؤسسة الاهلية الخيرية.

وتشكل هذه المؤسسات، مثلما تشكل توجهاتها، المناخ العام، الذي تتحرك وسطه الخيارات، عند المثقفين واللامثقفين سواسية. واذ ننزع المثقف في الخيال من كل هذه الروابط الفعلية يتحول الى كائن خرافي، قادر على كل شيء، أو في حال عجزه، الى نوع من قديس او شهيد، او في حال اختلافه الى نوع من ابليس.

يقال ان المثقف هو منتج المعرفة، او صانع رؤى، او مبدع القيم الجمالية، واذا كان لنا كل هذا الحشد منهم فمن اين للعالم العربي كل هذا الجهل، وكل هذا القبح، وكل هذا الانعدام للرؤية. اكبر امراض الثقافة العربية هو جهلها بواقع انها في حاضنة مؤسسات تشكل شروطا قبلية لعملها وخياراتها، وان هذه المؤسسات منقسمة وموزعة على تيارات السياسة، قوى واحزاباً ودولاً، حيث يختلط التشوف الى "الحقيقة" التي يتردد ذكرها كثيراً، بالولاء والانحيازات، بل حتى المصالح، الفعلية او المتصورة، التي تغلق على المثقف مسالك فرديته، هذه الفردية التي تغذي نزوع المثقف الى الاحتفاظ بمسافة نقدية من جماعته، سيان ان كانت هذه الجماعة حزباً او محفلاً فكرياً، او دولة وطنية، أو جماعة قومية. احتقار هذه المسافة او احترامها، هو الفرق بين انضباط القطيع، والخروج عليه، الفرق بين الداعية، المبشر، المنزه، الرافض لكل ما عداه، والدارس، المتأمل، بحذر، في قضايا الاختلاف، والتباين.

يقال ان من شيم المثقف، او بالاحرى مثال المثقف، انتاج القيم الكونية، والالتزام الشامل بها، كحرية الرأي، وحرية الضمير، حرية المعتقد، حرية الاختيار، دولة القانون، الذود عن حق الحياة، وحق التملك، وما لا ادريه من قائمة حقوق قد لا تنتهي. واذكر هنا نقد سارتر لألبيركامو في فهم هذا الاخير للحرية على انها القدرة على ان يفعل المرء ما يشاء، مقرعاً اياه بأن لكل موناد (فرد) الحرية ذاتها، وان الحد الوحيد للحرية هو عدم الاعتداء على حرية الغير في الرأي والقول والفعل. ولتنظيم وحماية حقول الحرية هذه استنفدت الحضارات جهودها لوضع قوانين ناظمة تحمي الرأي، ولا تعاقب الا على الافعال. ثم ارست قانوناً أعلى يبيح حرية الرأي على قواعد ناظمة تحمي حامل الرأي من جانبه، وتلزمه من جانب آخر بتحمل مسؤولية اخلاقية ومادية عن نتائج ترويج الآراء، مثل الحث على الكراهية الطائفية، او التأليب على افعال القتل والابادة بسبب اللون والعرق والدين والمعتقد، اوايراد اتهامات بافعال لم ترتكب. ويسرى ذلك حتى على ممارسة الشعائر الدينية، فهي مقيدة بعدم المساس بحياة الآخرين وممتلكاتهم وحريتهم في دينهم المغاير.

بتعبير آخر، ثمة حدود قانونية، مدنية للسجال، والنقاش، والرأي، تحمي المتحاورين وحاملي هذا الرأي أو ذاك من دنس التعدي على حياة الغير، ووجوده من جهة النظر الثقافية في صيغتها المثالية الخالصة، لا رأي ولا قول ولا وضع محظور على النقاش. فالنقاش هو روح اية حضارة تريد لنفسها ان تكون جديرة بهذا الاسم. ولكن لا قول ولا نقاش ولا رأي فوق ضوابط القانون، الذي يميز تمييزا واضحاً بين الاجتهاد الفكري، والقذف والتشهير، الذي ينسب الى اية شخصية، اعتبارية او فردية، افعالاً لم يرتكبها.

وفي اطار الاحتقانات الايديولوجية والسياسية المحتدمة في عالمنا العربي والاسلامي، غالباً ما يذهب نقد الناقد من تفنيد ومناقشة الرأي، الى ترسانة كاملة من اتهامات اقلها الخيانة، والعمل في المخابرات، من الموساد الى السي آي أيه دوما (لا ذكر لمخابرات الدول العربية مثلاً او غيرها)، ويضاف الى رصيد هذه الخطايا المميتة خطايا شخصية من قبيل: مغامرات نسوية، واخذ اموال من هذا وذاك. وفي هذا المزج بين السجال الفكري، المسند في القانون والاعراف، والقذف والتنابز، الذي لا سند له في قانون او اعراف، يقوم صاحب " الرأي " بفعلين متناقضين في صلب القانون. وهذا ما أجده في "ميثاق الشرف " الذي صدر مؤخراً على خلفية دعوى قضائية لرئيس دار المدى، ضد رئيس تحرير مجلة الآداب البيروتية، تدور حول مقالة للاخير تجمع بين النقد والتشهير. وتفاقم التوتر بنشر ما يشبه الحملة في جريدة " الاخبار " البيروتية. ينص الميثاق المذكور على الايمان بالانسان " في ابداء رأيه قولاً وكتابة وفعلاً " حيث يخلط كاتب النص بين القول والكتابة، وبين الفعل، برغم ان التميز بين القول والكتابة وبين الفعل مؤسس اصلاً في القانون، وهو ما نراه في ديباجه الدستور اللبناني مثلاً التي تكفل " حرية ابداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة". ومن الواضح ان القول والكتابة والطباعة لا تتساوى مع القول والكتابة والفعل. لا ريب ان حرية الفكر (مداسة) في طول العالم العربي وعرضه، من ذا ينعم بحرية مناقشة نظام الحزب الواحد، او احتكار المعلومات، او نقد السلطات، او الاحزاب البيروتية، او بحث التراث الفكري والديني. ان كنا بحاجة لميثاق يحمي الحريات، فها هنا ارض السجال الاكبر، على ارضية القانون الشامل، هذا الشرف الاكبر. يتحدث العرب كثيراً عن الشرف، الذي يودعونه مرة في جزيء معين من جسم المرأه، ومرة في مشابه له في الرجل، ثم ينسونه في ضبايا العقل. وينسى كتابنا ان الشرف هو قواعد اخلاقية ناظمة للسلوك القويم، وانه الاساس الذي استمدت منه الحضارات مادة الشرائع، فالشرائع هي الشرف الانساني المنقى من الاحوال العرضية ليغدو شاملاً.

حين يقرأ الإنسان نداء "مدنيون" يحس مباشرة بأنه قد جاء في فترة حرجة من حياة المجتمع العراقي، وأن الذين كتبوه أدركوا بصواب عمق المشكلة التي يعانيها العراق والمصاعب التي تواجه الخروج منها. فهو نداء بسيط وواضح ومفهوم، ولكنه محمل بمضامين كثيرة تنسجم مع حاجة المجتمع الحاضرة إلى تحقيق السلم الاجتماعي وإلى تجاوز السياسات الطائفية المميتة، وهو دعوة للعقلانية في ممارسة السياسة والدفاع عن المصالح، إنه دعوة للديمقراطية وإقامة المجتمع المدني الحر بكل ما تحمله هذه الجملة من القيم والمعايير الإنسانية.

أين تكمن أهمية نداء " مدنيون " في المرحلة الحالية؟

كاظم حبيب
كاتب / المانيا

النداء وقع من أطراف ثلاثة مع جمهرة من السياسيين والمثقفين العراقيين مستقلين وحزبيين. والذين وقعوا عليه استهدفوا ثلاث قضايا جوهرية:

أن تساهم القوى السياسية المشاركة كل من موقعه في تعبئة واسعة لقواها الذاتية في إطار العمل من أجل مجتمع مدني. وبتعبير أدق:

❖ أن يعمل اليساريون من أجل تعبئة أوسع القوى والشخصيات اليسارية العراقية لمصلحة المضامين الواردة في هذا النداء.

❖ أن يعمل الوطنيون الديمقراطيون من أجل تعبئة كل الوطنيين الديمقراطيين العراقيين من مختلف الفئات الاجتماعية وخاصة الفئات الوسطى والصغيرة لمصلحة هذا النداء ومضامينه.

❖ أن يعمل القوميون الديمقراطيون في العراق من أجل تعبئة القوى القومية في الأوساط العربية العراقية لمصلحة هذا النداء ومضامينه.

وبهذا المعنى فهو نداء تجميعي وليس نداء للفرقة والمنافسة، ويفترض أن لا تنشأ في مثل هذا التوجه العام أي منافسة بين هذه القوى الداعية إلى إقامة مجتمع مدني ديمقراطي وحكومة وطنية ديمقراطية تعمل من أجل بناء الدولة الديمقراطية التي لا يزال يفتقر إليها العراق وبما يحقق التعاون والتنسيق والتكامل النضالي في هذه المرحلة الحرجة من حياة الشعب.

ماذا يعني ذلك؟ أنه يعني بشكل مكثف بأن الدعوة إلى تعاون قوى اليسار التي طغت على السطح حالياً بوضوح أكبر ليست معوضة أو بديلاً عن الدعوة الديمقراطية العامة والشاملة التي دعا إليها نداء "مدنيون" والتي عبرت عنها القوى الثلاث المبادرة، الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي والحركة الاشتراكية العربية ومن وقع معهم على النداء أول صدوره ومن ساندهم في ذلك. إنها دعوة موجهة إلى مختلف الفئات الاجتماعية في العراق من عمال وفلاحين وكسبة ومثقفين وفئات وسطية وبرجوازية صغيرة ووطنية، إنها دعوة إلى كل العراقيات والعراقيين من مختلف القوميات والأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية غير الاستبدادية والفاشية وغير العنصرية وغير المتطرفة، إلى كل الناس الذي يحلمون ويعملون ويأملون في إقامة دولة مدنية ديمقراطية حديثة وحرة ومجتمع مدني ديمقراطي حر وحديث خال من الاحتلال والإرهاب والخراب. فهي ليست دعوة ضيقة لشعارات هذا الحزب أو ذاك، بل تلتقي عندها الكثير من القوى السياسية والكثير من الشخصيات السياسية الحزبية والمستقلة والكثير الكثير من المثقفات والمثقفين العراقيين. وهنا تكمن أهمية هذا النداء. إنها دعوة للجميع.

إن مهمة النداء واضحة وصريحة وهي قادرة على أن تدخل كقوة سياسية مشتركة تعبئ حولها جماهير واسعة من مختلف القوى الشعبية التي تؤيد ما ورد في النداء من سياسات ومواقف وأهداف. وهي قادرة أن تساهم بالضغط الشعبي التعبوي للتأثير المباشر في الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي التأثير على سياسة الحكومة ووجهة المصالحة والحلول العملية للمشكلات التي تواجه البلاد حالياً، كما أنها قادرة على أن تؤثر في سياسة الأحزاب والقوى السياسية في العراق.

إن تعزيز الوضع الأمني وتطويره ومد جسور المصالحة الوطنية على أسس مبدئية غير طائفية وعقلانية مستفيدة من دروس الماضي البعيد والقريب هي المنشودة في هذا النداء.

إن النداء الذي أنطلق لم يعد ملكاً لتلك القوى وحدها التي بادرت إليه مشكورة فحسب، بل هو أصبح ملكاً لها وللذين يساهمون في التوقيع عليه ويسعون معها لتحقيق مضامينه. ومن هنا تنطلق أهمية هذه الحركة التي جاءت إلى حد ما متأخرة، ولكنها تبقى حيوية وتزداد أهمية يوماً بعد آخر. ومن المناسب جداً لعمل القوى التي بادرت إلى إطلاق النداء والساعية على خلق تحالف ديمقراطي في ما بينها أن يجد كل طرف فيها قوى سياسية أخرى تساهم فيه لتشكل كتلة قوية لخوض العملية السياسية بما في ذلك الانتخابات المقبلة وأن تتحرى عن تحالفات أخرى تساهم في تعزيز وتوسيع مواقعها جميعاً.

إن المنافسة بين هذه القوى لا يكمن في إزاحة بعضها، بل في مدى حركتها ودورها في تعبئة المزيد من الناس حل النداء لمصلحة التحالف الثلاثي الذي يمكن ويفترض أن يتوسع. فهناك قوى ديمقراطية وأخرى إسلامية وطنية معتدلة تسعى إلى إقامة مجتمع مدني ديمقراطي وليس إلى دولة دينية ثيوقراطية، وهناك قوى يسارية غير متطرفة وبعيدة عن رفض الآخر أو الإحساس بالنرجسية المرضية التي يمكن أن تشارك في هذه العملية الجارية، وكذا الحال مع القوى القومية التي تدرك خطأ السياسات القومية التي يمارسها المؤتمر القومي العربي مثلاً أو بقايا حزب البعث أو غيره من القوى القومية العربية الشوفينية، كما أن هناك قوى كردية يمكن أن تشارك في التوقيع وتدعم الوجهة العامة وهذا التحالف، أو أن تشترك هذه القوى في علاقات تحالفية مع قوى أخرى متحالفة، مثل التحالف الكردستاني.

إن نداء "مدنيون" فتح باباً مهمة وضرورية، فهل في مقدورنا جميعاً توسيع قاعدتها مع الحفاظ على مضمونها وبعدها الجوهري في التحالف السياسي الواسع والعام والمدني الديمقراطي والبعيد عن التطرف والمغالاة؟ إن تجارب العراق تشير إلى إمكانية ذلك.

علينا أن نبعد فكرة تحويل نداء "مدنيون" إلى تحالف سياسي يساري، كما، ربما، يفكر البعض في ذلك، فهو ليس كذلك وغير مطلوب منه أن يكون كذلك، إنه أوسع وأرحب من ذلك وأكثر فائدة وأكثر استجابة لطبيعة المرحلة والمهمات المنشودة. لهذا يفترض التمييز بين الدعوة لتحالف وتعاون بين قوى اليسار على قاعدة أخرى، وبين التحالفات التي يكرسها نداء "مدنيون"، ولكن في مقدور قوى التحالف اليساري، إن تحقق لها أي تعاون محتمل، أن تكون جزءاً من هذا التحالف الوطني والديمقراطي العام والواسع الذي يمكن أن يتمتع بقدرات جيدة على تحريك العملية السياسية وأن يجد له موقعاً مهماً في الحياة السياسية العراقية وأن يستفيد من الظرف الراهن ليساهم في دفع العملية السياسية صوب الاتجاهات الأكثر أمناً وسلامةً للعراق، باتجاه الدولة المدنية الديمقراطية الحرة الخالية من قوى الإرهاب والاحتلال والتطرف والطائفية، الدولة القائمة على المجتمع المدني حيث تتساوى فيه حقوق المواطنة الحرة وحقوق الإنسان وحقوق القوميات وحرية الأديان والمذاهب والعبادة وحرية الفكر وحرية المرأة ومساواتها بالرجل. إلى هذا يتطلع نداء "مدنيون" ولهذا يعمل، ولنتذكر باستمرار المقطع الشعري التالي للشاعر الإنساني العراقي كاظم السماوي حين قال:

وإذا تكاتف الأكف
فأي كف يقطعون
وإذا تعانقت الشعوب
فأي درب يسلكون

بدوي أول الفلاسفة المعاصرين

مهدي النجار
كاتب

اتصل الطبيب الفرنسي النحيف بالقنصلية المصرية، وقال بعد ان رمق الجسد المسجى امامه: " ان لدينا شخصاً يقول انه فيلسوف مصري... ما رأيكم؟! "... كان هذا الجسد لعبد الرحمن بدوي (١٩١٧-٢٠٠٢) اثر سقوطه مغشياً عليه في احد شوارع باريس. لم يحصل احد من المفكرين والكتاب العرب المعاصرين على لقب فيلسوف مثلما حصل عليه المفكر الموسوعي عبد الرحمن بدوي، وذلك في اثناء مناقشة رسالة الدكتوراه الخاصة به في ٢٩ (ايار) ١٩٤٤، وكان عنوانها: " الزمن الوجودي" من جامعة القاهرة (كانت تسمى جامعة الملك فؤاد) حيث علق عليها طه حسين في مجلة الكاتب المصرية قبل اكثر من نصف قرن ما نصه: " يوجد في مصر شاب اشعر بضآلتي اذا ما قورن اسمي باسمه، ذلكم هو عبد الرحمن بدوي" مشيراً اليه بانه: اول فيلسوف مصري. وكان طه حسين آنذاك عضواً بلجنة المناقشة التي منحت بدوي - وهو في سن الثامنة والعشرين- درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الاولى، وقد صاغ في رسالته مذهباً فلسفياً لم يسبقه اليه احد؛ حيث فسر الوجود على اساس الزمان في نسق منطقي اشبه بالنسق الرياضي. ومن هنا بدأت رحلة بدوي المضنية الطويلة في عالم الابداع والترجمات والموسوعات والتحقيقات والتنقيبات.... وكان على حق الدكتور يوسف زيدان حين وصفه بانه " كبحر لا ساحل له " ولا نظن ان هناك مثقفاً معاصراً لم يقرأ له، فهو في نهاية الامر اوسع باحث في الفلسفة ومن اقدر الاساتذة لها في العالم العربي في القرن العشرين. ومن الناحية الاكاديمية فقد شغل بدوي منصب استاذ الفلسفة بالجامعة التي نال منها الدكتوراه وهو في سن الخامسة والثلاثين، ثم اسس قسم الفلسفة بآداب جامعة عين شمس وتولى رئاسته، ثم سافر الى الكويت رئيساً لقسم الفلسفة بجامعتها، ومن الكويت الى باريس حيث شغل منصب استاذ كرسي الفلسفة الحديثة بجامعة السوربون كبرى جامعات اوروبا. ظل بدوي وفياً لمنظومة من القيم والافكار ورثها عن حركة النهضة المصرية خاصة تلك التي نادى بها آباء الجامعة المصرية في بداية القرن العشرين، القيم الانسانية التي ناصرها احمد لطفي السيد وطه حسين على وجه التحديد. وكأنما كان بدوي -كما يقول الدكتور عبد الرشيد الصادق محمودي-بان المهمة او المهام التي خلفها جيل الآباء قد وقعت على عاتقه دون غيره، واراد ان يختزل في جيل واحد وحياة واحدة - حياته هو-مالا يتحقق الا في بضعة اجيال، فقد كان رائداً سباقاً لا نظير له في فتح مجالات في الدراسة جديدة على الفكر العربي المعاصر. كان على سبيل المثال يعني-كما لايعني احد في العالم العربي-بالفلسفة اليونانية وانتقالها الى الثقافة الاسلامية وتأثيرها/ ومن ذلك ايضاً اقتحامه لميادين في دراسة الفلسفة الاسلامية كانت وقفاً على المستشرقين انفسهم / كما التفت-كما لم يلتفت احد من قبله ولا من معاصريه-لاهمية الفلسفة الالمانية بعد ان كان التركيز منصباً على الفلسفتين الفرنسية والانكليزية. اما اعمال الدكتور عبد الرحمن بدوي الفلسفية فقد تجاوز عددها ١٤٠ مؤلفاً باللغات العربية والفرنسية والالمانية من عمد المراجع في الفلسفة- حسبما يشير استاذ الفلسفة حليم تادرس-ما بين يونانية واسلامية ومسيحية وحديثة، وانفرد بتأليف الموسوعة الفلسفية في مجلدين كبيرين، والمعجم الفلسفي العربي الذي يتوارى الى جانبه خجلاً اي معجم فلسفي صدر في اللغة العربية، ولأنه يجيد احدى عشرة لغة فقهاً وادبا، منها الفرنسية والانجليزية واللاتينية واليونانية، فقد نقل الى العربية روائع الفكر والادب الانساني، نقل الى العربية " الوجود والعدم " اشهر واعقد مؤلفات الفيلسوف جان بول سارتر. اثرى المكتبة العربية باربعة مؤلفات غير مسبوقة هي: افلاطون، وارسطو، وربيع الفكر اليوناني، وخريف الفكر اليوناني، ولا تزال الى يومنا هذا من اهم المراجع في الفلسفة اليونانية، وفي مجال الثقافة الاسلامية اقتحم بدوي الاماكن الممنوع التكلم بها فحقق والف فيها اضافة الى اضاءته لتراث وحياة وافكار كبار الفلاسفة الاسلاميين واليونانيين. نذكر من اهم الكتب التي تركها لنا هذا المفكر الموسوعي: (التراث اليوناني في الحضارة الاسلامية / تاريخ الالحاد في الاسلام / شخصيات قلقة في الاسلام / ارسطو عند العرب / المثل العقلية الافلاطونية / شطحات الصوفية-ابويزيد البسطامي - / الانسان الكامل في الاسلام / التوحيدي: الاشارات الالهية / مسكويه: الحكمة الخالدة /فن الشعر لارسطو /ابن سينا: عيون الحكمة / افلوطين عند العرب / فلهوزن: الخوارج والشيعة / مؤلفات الغزالي / ارسطوطاليس: الطبيعة /دور العرب في تكوين الفكر الاوروبي /مؤلفات ابن خلدون / ابو سليمان المنطقي: صوان الحكمة / حنين بن اسحاق: آداب الفلاسفة / مذاهب الاسلاميين.....).

عبد الرحمن بدوي

وصف فلاسفة الغرب بدوي ب" الفيلسوف الصعب" ويؤكد احد هؤلاء الفلاسفة قائلاً: نحن نتخيل هذا الرجل يسأل نفسه كل صباح: ما السهل وما الصعب، ثم يختار الصعب على الفور ومن دون تردد؟ ويستطرد هذا الفيلسوف قائلاً: نحن نشعر بالاحترام الكبير للدكتور بدوي... فعندما نقرأ كتبه بلغات كثيرة... ونعرف قدر الجهد الذي يبذله نرفع القبة تقديراً واحتراماً، وعلى اساس انتاجه الفكري الضخم جعله محمود امين العالم اشبه ب " المؤسسة الفلسفية " وكما تشير د. هالة فؤاد فإن بدوي استطاع ان يقدم ويطرح ويثير الاسئلة اكثر مما قدم من اجابات، انه يحتاج لقارئ شديد الخصوصية لانه يلعب مع القارئ.

هل أطيح بحلم صناعة إعلام عراقي مستقل؟

اياد عطية الخالدي
اعلامي

يمكنك ان تقرأ او تستمع او تشاهد قراءات وتحليلات مختلفة للكثير من الاحداث التي تغطيها وسائل الاعلام العراقية، لكن من الصعب ان تجد تغطية او تحليلا مستقلاً لاي منها.

ليس هذا فحسب فانتقائية الاحداث التي تسلط الاضواء عليها وتجاهل اخرى اكثر اهمية بات امراً مألوفا ففي كل وسيلة اعلام ثمة خطوط حمر لايمكن تجاوزها. ومع ذلك في العراق اعلاميون مستقلون يرغبون في ان يعملوا بمهنية بعيداً عن التأثيرات الحزبية والعقائدية.

وعلى الرغم من المساحة الواسعة في التعبير التي يتمتع بها الاعلاميون العراقيون وهي مساحة يحلم بالبعض منها اقرانهم في الدول المجاورة بحيث وضعت العراق في مقدمة الدول العربية في حرية الاعلام

وعلى الرغم من وجود اكثر من ٢٠٠ صحيفة والعشرات من الاذاعات والقنوات الفضائية، الا انهم لايجدون ان هذه المساحة كافية لممارسة مهنتهم باستقلالية.

والواقع ان تعدد المنابر الاعلامية لم يكن الا عملية استنساخ لتعدد الاتجاهات والاحزاب والتكتلات السياسية والعقائدية وان الاستثناءات في هذا الجانب تكاد تكون محدودة.

اكثر الامور ازعاجاً للاعلاميين المستقلين المنخرطين بالعمل في هذه المنابر، انهم اصبحوا من حيث يعلمون او لايعلمون محسوبين على الجهات التي يعملون لحسابها.

وبالتأكيد ان حياتهم معرضة للتهديد متى ما اختصم الفرقاء السياسيون، وحيثما كان السلاح هو الوسيلة الوحيدة لحسم النزاع، وهو كذلك في الغالب.

هذا الواقع افرز جملة من الامور كان من بين نتائجها، ان محاولات صناعة اعلام حر ومستقل انتهى بها الحال الى الرمق الاخير من عمرها، بل يمكننا القول ان هذا الامل تلاشى وان جهات عديدة اسهمت باغتياله.

صحيح ان المدافعين او الحالمين بفكرة الاعلام الحر هم عدد محدود من الاعلاميين المستقلين وان الغالبية لاترى في هذا العمل الا وسيلة لكسب الرزق او تحقيق مكاسب ومنافع شخصية وهي غير منشغلة بالمرة بموضوعة الاعلام المستقل لكن مجموعة الاعلاميين المستقلين تعد الاكثر علما ودراية وكفاءة في هذا المجال ولذلك فانها تشعر اليوم اكثر من اي وقت مضى بان حلمها في صناعة اعلام مستقل وصل الى حالة من التردي الى درجة قد لايجد له مكانا في غرفة الانعاش بعد ان تخلى الكثير عنه وباتت القلة المتمسكة به غير قادرة على الدفاع عنه امام شدة الركلات المتتالية التي تلقاها حتى من بعض المحسوبين عليه.

النتيجة الاخرى وليست الاخيرة التي افرزها الواقع الاعلامي في العراق هي تبوؤ عناصر لاعلاقة لها بالاعلام من بعيد او قريب قمة هرم العديد من "المؤسسات الاعلامية" وتصدر سياسيين واشباه سياسيين وصحفيين من الدرجة الثالثة او العاشرة لواجهة العمل الاعلامي مع ان اغلبهم يجهلون ابسط ابجدياته والاستثناءات في هذا الجانب محدودة ايضا، هذا الامر ادى الى ضعف حقيقي للاعلام العراقي، وعجز عن مواكبة التطورات الاعلامية الهائلة في المحيط العالمي. هذه الضعف للملم بواقع الاعلام العراقي يراه امراً بديهياً، فمتى ما ابعد مقياس الكفاءة والمهنية في عمل لايمكن ان ينجح فيه سوى من امتلك ادواته، فان النتائج تكون وخيمة ومريرة ايضاً.

قد يرى البعض انني ابالغ في الوصف عندما اتحدث عن تبخر الاحلام العريضة التي راودت ولم تزل الاعلاميين العراقيين المستقلين او الباحثين عن ذاتهم ورسالتهم في مشروع لصحافة مستقلة، لكن بامكاننا ان نرى المشهد بوضوح من زاوية اخرى، اذا ما علمنا ان الجهات التي يعول عليها بدعم مشاريع الاعلام المستقلة وبينها الاتحاد الاوربي، قد سلمت ادارة تلك المشاريع الى سياسيين او رجال اعمال، وليس الى اعلاميين مستقلين لينتهي الحال بهذه المشاريع الى نسخ اخرى اكثر تشويها للمشهد الاعلامي العراقي، وربما تكون هذه اشد الطعنات ايلاماً لحلم او امل صناعة اعلام عراقي مستقل حتى غدا هذا الحلم في مهب الريح تتقاذفه جهات سياسية واخرى نفعية، يقابله تخبط من جهات دولية بما فيها الاتحاد الدولي للصحافة على مايبدو انها أضلت طريقها في وسط سيطرت عليه الفوضى.